

دراسة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

Studying the causal relationship between islamic banking finance and economic growth in Saudi Arabia

رقية بوحيدر مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة جامعة جيجل (الجزائر) <i>bouhider roukia@yahoo.fr</i>	سعاد معايزة* مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة جامعة جيجل (الجزائر) <i>souad.maaizia@univ-jjel.dz</i>	
تاريخ النشر: 2023/06/30	تاريخ القبول: 2023/05/12	تاريخ الاستلام: 2023/04/01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2014 حتى الربع الأخير من سنة 2021، حيث عمدت الدراسة الى نمذجة قياسية وتحليلية باستخدام منهجية Toda and Yamamoto للعلاقة السببية طويلة الأجل بالإضافة الى دراسة حركة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، بالاستعانة ببرنامج Eviews 9. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية طردية ثنائية الاتجاه بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة وعلاقة ايجابية أحادية الاتجاه بالنسبة لصيغة التمويل بالمرابحة والنمو الاقتصادي حيث يتضح أن التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى أن الصدمات التي تحدث في التمويل المصرفي الإسلامي لها تأثير ايجابي معتبر ومختلف القيمة حسب الفترات في الناتج المحلي الاجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي، منهجية Toda and Yamamoto.

تصنيف JEL: G20 ; G32 ; C22 .

Abstract :

This study aims to determine the causal relationship between Islamic banking finance and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from the first quarter of 2014 to the last quarter of 2021, where the study used test methodology of toda yamamoto for causol testing and VAR model, using a program eviews 9.

The study found a two-way relationship positive between the musharkah financing formula and RGDP, and single –trend causal relationship that moves from RGDP to murabahah islamic finance formula, the study has also reached that shocks occur in islamic banking finance have a different value impact on economic growth, according to the periods.

Keywords: Islamic banking finance , Economic growth , systematic Toda and Yamamoto.

JEL classification codes: G20; G32; C22.

تعتبر المصارف الإسلامية جزءاً من النظام المصرفي فهي تعد من المؤسسات المالية المصرفية الحديثة نسبياً، والتي تسعى إلى خدمة الفرد والمجتمع من خلال تقديم التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظراً لأهمية هذا التمويل الإسلامي خاصة لدى المجتمعات المسلمة فقد تزايد اقبال المتعاملين الاقتصاديين على طلبه، حيث سعت العديد من الدول إلى تبني الصيرفة الإسلامية والاعتماد على التمويل المصرفي الإسلامي في تمويل الاقتصاد من خلال الصيغ الإسلامية المختلفة، وتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تستخدم التمويل المصرفي الإسلامي جنباً إلى جنب مع التمويل التقليدي في تمويل الكثير من المشاريع والمنشآت من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث تولي الدول سواء متقدمة أو نامية أهمية كبيرة لتحقيقه، وإن تحقق في تبحر عن أهم السبل والآليات الكفيلة بالمحافظة عليه عند المستوى المرغوب، ولعل من أهم هذه الآليات هو وجود نظام مصرفي متطور، هذا الأخير الذي يؤدي دوراً محورياً وامتزاجاً الأهمية في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف دول العالم.

1. الإشكالية: ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما طبيعة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ؟

2. الفرضيات: للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيات الآتية:

❖ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه ذات دلالة احصائية بين صيغة التمويل بالمشاركة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛

❖ توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه ذات دلالة احصائية بين صيغة التمويل بالمراوحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ؛

3. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية البنوك الإسلامية في الاقتصاد والتي تتيح منتجات عديدة ومتنوعة بما يلبي حاجيات الأفراد من التمويل، كما يعتبر النمو حلقة مفقودة تسعى إليه أغلب الدول خاصة النامية وذلك بالبحث عن أهم الطرق المؤثرة عليه.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى معرفة واقع التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كما تهدف إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على

النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2014 حتى الربع الأخير من سنة 2021.

5. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض المفاهيم المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما استعنا بأدوات القياس الاقتصادي من أجل وصف متغيرات الدراسة وتحديد العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية Toda and Yamamoto ، مع تركيزنا على الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2014 حتى الربع الأخير لسنة 2021.

6. الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في أندونيسيا- دراسة قياسية للفترة 2013-2018"، قام بها كل من ابراهيم إسماعيل، مدياني محمد، وهي عبارة عن مقال منشور في العدد 03 من المجلد 08 من مجلة التكامل الإقتصادي لسنة 2020 ، حيث هدفت الدراسة الى قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في أندونيسيا، دراسة قياسية للفترة 2013-2018، باستخدام بيانات فصلية وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لدراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل والقصير، وقد تم التوصل الى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين المدرجين في الدراسة، بالإضافة الى الأثر الايجابي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لدولة أندونيسيا خلال فترة الدراسة.

دراسة بعنوان: **The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from**

"selected MENA"، قام بها كل boukhatem Djamel and Fatma Ben moussa

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة Borsa Istanbul review ، لسنة 2018، المجلد 18، العدد 03، حيث هدفت الدراسة الى تحديد أثر القروض المقدمة من طرف البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2014، وأوضحت النتائج أن هناك تأثير ايجابي للقروض المقدمة من طرف البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية ومؤسسية موجبة نحو التمويل الإسلامي في هذه الدول.

دراسة بعنوان: **Impact analysis of Islamic finance on financial inclusion and**

economic growth in selected muslim countries: lessons for Nigeria، قام بها كل من Daud

Mustafa, Abubakar DaudJamiluBaita and Aminu Yusuf Usman، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة International journal of economics, management and accounting لسنة 2018، المجلد 26، العدد 02، حيث هدفت الدراسة الى معرفة أثر التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول (المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا، أندونيسيا، البحرين وباكستان)، تم استعمال نموذج المعادلات الآنية SEM وهذا خلال الفترة 2014-2011، وتوصلت الدراسة الى أن التمويل الإسلامي له أثر ايجابي على الدول المختارة.

دراسة بعنوان: "السياسة المالية والنقدية وفق المنظور الاسلامي وأثرهما على النمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية للفترة (2000- 2018) ، قام بها كل من سمير تامة وياسين حفصي بونبعو، وهي عبارة عن مقال منشور في العدد 03 من المجلد 04 من مجلة المنهل الاقتصادي لسنة 2021، جامعة حمه لخضر، واد سوف، حيث هدفت الدراسة الى قياس أثر السياستين النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000- 2018، وذلك من خلال استخدام منهجية Toda and yamamoto لاختبار السببية، ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي نحو النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى أن الصدمات التي تحدث في الصكوك الإسلامية وصيغة التمويل بالمشاركة لهما تأثير مختلف القيمة حسب الفترات في النمو الاقتصادي.

دراسة بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2018-2000، قام بها كل من ركابي صدام وبركاني سمية، وهي عبارة عن مقال منشور في العدد 01 من المجلد 06 من مجلة اقتصاد المال والأعمال لسنة 2021، حيث هدفت الدراسة الى تحديد وقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000- 2018، وذلك من خلال استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد تم التوصل الى وجود علاقة سببية واحدة متجهة من النمو الاقتصادي الى التمويل الاسلامي في حين أن التمويل الإسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في السودان.

دراسة بعنوان: العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q1 2014 – Q4 2018) ، قام بها سمية زرار، ومريم حاج عبد القادر، ، وفاء القرصو، وهي عبارة عن مقال منشور في العدد 24 ، المجلد 16، من مجلة اقتصاديات شمال افريقيا لسنة 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، حيث هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وأظهرت النتائج تأثير ايجابي ومعنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

دراسة *Malik Muhammad and al*: لمعرفة أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان، حيث تم الاعتماد على بيانات ربع سنوية ابتداء من الربع الأول لسنة 2006 حتى الربع الأخير لسنة 2017، وذلك باستخدام طريقة (GMM) لتقدير النموذج، وأظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يتأثر ايجابيا بالتمويل الإسلامي (Muhammad, Atiquzzafar khan , & Abdur Rehman, 2019, pp. 23-38).

دراسة *Lebdaoui Hind and Joerg Wild*: لتقييم العلاقة بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا، تم الاعتماد على بيانات ربع سنوية ابتداء من الربع الأول لسنة 2000 حتى الربع الأخير لسنة 2012، وذلك باستخدام نموذج (ARDL)، حيث تم التوصل الى أن التمويل الإسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لكن أثره في الأجل الطويل قد يكون ايجابيا (Lebdaoui & Joerg , pp. 551-559).

دراسة *Novita Sari and al*: حاولت تحديد الأثر القصير والطويل لأدوات السوق المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في أندونيسيا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2011 الى ديسمبر 2017، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت الدراسة الى أن جميع أدوات المالية الإسلامية المستعملة في الدراسة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Novita , Syamsurijal , & Widiyanti, 2018).

من خلال التطرق الى الدراسات السابقة يمكن القول أن أغلبها تطرق لدراسة التمويل المصرفي الإسلامي وعلاقته بالنمو في عدة دول أو في بنك واحد فقط داخل دولة ما، واقتصرت دراسة واحدة على دراسة تجربة المملكة العربية السعودية، وما يميز دراستنا على الدراسات السابقة هو تناول طرق احصائية مختلفة، كما ركزت على متغيرات مختلفة، ومن حيث المكان دراسة حالة المملكة العربية السعودية بالتركيز على فترة أكثر حداثة وهذا في حدود ما تم الاطلاع عليه، لذلك فان الشروع في هذه الدراسة ضروري وله ما يبرره من أجل توسيع حدود المعرفة واكتشاف آفاق جديدة.

هيكل الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا تقسيم البحث الى:

I- الأدبيات النظرية للدراسة

II- دراسة تحليلية لواقع التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

III- دراسة القياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

I- الأدبيات النظرية

1. التمويل المصرفي الإسلامي

1.1 تعريف التمويل المصرفي الإسلامي

يعرف التمويل المصرفي الإسلامي على أنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت والمشاريع المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البلتاجي، 2005، صفحة 14). ويعرف أيضا بأنه اعطاء المال لمن يعمل به يعمل به وفق شروط معينة بين المصرف وأخذ التمويل من خلال توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط، وتدبير الأموال، وتنظيم شؤونها وإدارتها وذلك وفقا لأدوات تمويل إسلامية من مشاركة ومضاربة ومساقاة أو غيرهم من أدوات التمويل الإسلامي الأخرى (عبد الحميد، 2014، صفحة 247).

ومما سبق يمكن تعريف التمويل المصرفي الإسلامي بأنه تقديم ثروة كانت نقدية أو عينية من أصحاب الفائض المالي الى أصحاب العجز المالي للتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية عن طريق وسيط يتمثل في المصارف الإسلامية.

2.1 أهمية التمويل المصرفي الإسلامي: تتجلى أهمية التمويل الإسلامي فيما يلي (فرحي، 2010، صفحة 07):

- ❖ يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، بما يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ❖ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع المختلفة وتطويرها.
- ❖ تساهم أدوات التمويل الإسلامي في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة، وزيادة معدل النمو للدخل الوطني.
- ❖ تعتبر أدوات التمويل الإسلامي المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات البنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين.
- ❖ يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاجها العملاء في فترات محددة خاصة الاحتياجات قصيرة الأجل، وهو ما يتماشى مع أدوات التمويل الإسلامي قصيرة الأجل.
- ❖ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة بما يضمن توفير الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

3.1 صيغ التمويل المصرفي الإسلامي

ويمكن تقسيم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي الى ما يلي:

1.3.1. صيغ التمويل بالمشاركة

- ❖ **صيغة المشاركة:** هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف جزءاً من التمويل لعملية ما بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لهذه العملية على أن يشتركا في العائد المتوقع، إن ربحا كان أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين (Ahmed, 2014, p. 17)، وهنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين،
- ❖ **صيغة المضاربة:** هي دخول المصرف الإسلامي في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويسمى رب المال، ويبدل المتعامل الجهد والعمل للإتجار في هذا المال ويسمى المضارب، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فإذا تحقق الربح وزع وفقاً للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة يتحملها المصرف (رب المال)، ويكفي المتعامل خسارته لجهد المبذول، ولا يترتب عليه تحمل أي خسارة إلا إذا ثبت أن هناك تعدي أو تقصير من جانبه (الياسري، 2011، صفحة 32)، ويمكن للمصرف الإسلامي بموجب هذا العقد أن يكون رب المال أو يكون مضارب.

2.3.1. صيغ البيوع

- ❖ **صيغة المرابحة:** يعرف عقد المرابحة على: "أنه بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أو هو بيع برأس المال وبيع معلوم" (عبد الحميد، 2014، صفحة 247)، ومعنى ذلك أن المرابحة هي اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل أصلاً من نوع معين في حوزته بسعر التكلفة (سعر الشراء مضافاً إليه التكاليف المباشرة الأخرى)، إضافة إلى هامش ربح، وعادة ما تؤول المرابحة إلى البيع الآجل أو البيع بالتقسيط.
- ❖ **صيغة السلم:** يعرف السلم على أنه مبادلة عوضين، أولهما حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه، فالسلم هو بيع يؤجل فيه قبض السلعة أو البضاعة ويتعجل فيه سداد الثمن، ويمكن القول أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن (جهاد صالح، 2014، صفحة 12).
- ❖ **صيغة الاستصناع:** هو طلب صنع شيء ما على صفة معينة بثمن معلوم، ويجب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة وتحديد مقاساته و مادته الخام، ويتفق مع السلم بأنه بيع موصوف في الذمة، ويختلف معه في أن الاستصناع يجوز فيه تعجيل الثمن أو بعضه كما يجوز تأجيله إلى ما بعد مجلس العقد، وهذا كله في السلم لا يجوز (جهاد صالح، 2014، صفحة 37).

❖ **صيغة الاجارة :** هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم أو هي عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكةا لطرف آخر مقابل عوض معلوم لمدة معلومة (العجلوني، 2010، صفحة 260).

2.النمو الإقتصادي

1.2.تعريف النمو الإقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، أي نمو الدخل الفردي الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي (cowen & Tabarrok, 2013, p. 118). ويعرف أيضا على أنه: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الحقيقي الفردي (بن قدور، 2012، صفحة 63). كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه : الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم (Goodwin & al, 2014, p. 719).

مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وحصه الفرد من هذا الناتج في بلد ما خلال مدة زمنية معينة تقدر بسنة عادة.

3.العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي

حظيت العلاقة بين التطور المالي الاسلامي والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في أدبيات الدراسة نتيجة عديد الأعمال والدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا المجال وظهرت ثلاثة اتجاهات أو مقاربات لطبيعة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وهي: قيادة العرض ودفع الطلب والعلاقة السببية ثنائية الاتجاه.

1.3 قيادة العرض Supply-leading: يقر هذا الاتجاه بأن انشاء المؤسسات والأدوات والأسواق المالية يتم قبل وجود الطلب عليها وذلك بغرض حفز النمو الاقتصادي، فتطور القطاع المالي يؤدي الى خفض تكاليف المعلومات والصفقات وزيادة كفاءة القطاعات المصرفية الأمر الذي يجعل التمويل أكثر تخصيصا الى مستحق، وبالتالي تحقيق الفعالية والكفاءة من خلاله، حيث يحصل الأفراد على مزيد من الفرص الاستثمارية وتبعاً لها يزداد الطلب وتزداد الانتاجية، وبالتالي فإن النظام المالي الأكثر تقدماً سواء ما تعلق بالأسواق المالية أو بالمؤسسات المالية يؤدي الى زيادة معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار وزيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية عن طريق تقديم التمويل للمشاريع الاستثمارية الأكثر انتاجاً مما يؤثر بشكل ايجابي على النمو وعلى الابتكار التكنولوجي، وهناك دراسات تؤكد على أن القطاع المصرفي بما فيه التمويل الممنوح يؤثر بشكل كبير وسببي على نمو الانتاجية الكلية لعناصر

الانتاج والذي بدوره يؤدي الى تطور الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر معبر على النمو الاقتصادي، وحسب هذه المقاربة فان النمو الاقتصادي يأتي تباعا لنمو التمويل المصرفي الاسلامي (قندوز، 2021، صفحة 19،20)، لكن هذه النظرية ليس صالحة لكل الدول، اذ أن هناك دول أدى ارتفاع معدلات النمو فيها الى تطور القطاع المالي وزيادة كفاءة الأسواق ومعدلات الاستثمار والتمويل المقدمة وهو ما سوف يتم تناوله في العنصر الموالي .

2.3 متابعة الطلب Demand-following: تظهر علاقة متابعة الطلب أن تطور القطاع المالي يأتي كنتيجة لتطور القطاع الحقيقي أي أن القطاع المالي يتبع النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي يخلق الطلب على الخدمات المالية ويستجيب القطاع المالي أوتوماتكيا لهذا الطلب، فارتفاع معدلات النمو تؤدي الى نمو القطاع المالي من خلال تطور الأسواق المالية وزيادة كفاءتها وزيادة نشاط المؤسسات المالية وتطور خدماتها نظرا لارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والتمويل، إذ أن ارتفاع معدلات الناتج المحلي تؤدي بالأفراد والمؤسسات الى زيادة الطلب على التمويل المقدم من المؤسسات المالية الاسلامية وهو ما من شأنه أن يساهم في تطور قوانين أكثر جودة للقطاع المصرفي وخدمات التمويل بصفة خاصة وحسب هذه المقاربة فان التمويل المصرفي يأتي تباعا للنمو الاقتصادي (حاج عبد القادر و آخرون، 2020، صفحة 25،26)، لكن هذه النظرية أيضا ليست صالحة في كل الدول فهناك دول يكون فيها النمو الاقتصادي نتاجا لتطور القطاع المالي، فزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي لا تؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب على الخدمات المالية وانما قد تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الكمالية والتكنولوجيا، ظنا من المتعاملين أن الاقتصاد وصل لحد التشبع الاستثماري وبالتالي الاحجام عن الاستثمار وعن طلب التمويل.

3.3 العلاقة السببية ثنائية الاتجاه: حيث هناك علاقة سببية ذات اتجاهين تتجه من التمويل المصرفي الى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، في حين تتجه من النمو الاقتصادي الى القطاع المالي (الطلب على التمويل) خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، فالتمويل المصرفي الاسلامي يعزز النمو من خلال تحقيق معدلات أعلى على رأس المال، ويوفر النمو الاقتصادي بدوره الوسائل الكفيلة بتنفيذ الهياكل المالية المختلفة، وهذا ما يجعل الوساطة المالية والنمو لا ينفكان عن بعضهما (بدر اوي و عوار، 2021، صفحة 06).

وبالتالي وتوافقا مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة فإن العلاقة السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي يختلف اتجاهها باختلاف الدولة محل الدراسة واختلاف القطاع المالي المدروس من أسواق مالية ومؤسسات مالية، فقد تكون العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي علاقة ثنائية الاتجاه، أو علاقة متابعة الطلب أو علاقة قائد العرض، من جهة أخرى يجب الإشارة الى أن

هناك دراسات أخرى لم تتوصل الى وجود أي علاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي على غرار

دراسة *Lebdaoui Hind and Joerg Wild*

II-دراسة تحليلية لواقع التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1. واقع التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من الخمسينات مع تأسيس أول بنك إسلامي وهو بنك الراجحي الذي يعتبر أقدم و أكبر بنك من حيث الأصول في المملكة العربية السعودية، وتعمل بالقطاع المصرفي السعودي أربع بنوك إسلامية بالكامل وهي بنك الراجحي، بنك الانماء، بنك الجزيرة، بنك البلاد، أما بقية البنوك الأخرى فهي بنوك تقليدية لكن كلها تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبحسب احصائيات 2021 فإن 53% من أعمال القطاع المصرفي السعودي تنطبق عليها المعايير الشرعية الإسلامية (حاج عبد القادر و آخرون، 2020، صفحة 27)، حيث أن معظم العمليات المصرفية الخاصة بالأفراد تدار وفقا للشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، في حين العمليات الخاصة بالشركات تدار وفقا للمصرفية التقليدية، ويعتبر بنك الأهلي السعودي (وهو أكبر بنك سعودي من حيث حجم الأصول) من البنوك الهادفة للتحويل الى العمل المصرفي الاسلامي حيث لديه خطة للتحويل نحو العمل المصرفي الإسلامي بالكامل (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 13). وبذلك تعتبر المملكة العربية السعودية رائدة صناعة التمويل الإسلامي بلا منازع حسب تقرير الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2021، حيث تستحوذ على ما يقارب ثلث حجم القطاع على مستوى العالم، فمن بين حجم قدره 2.7 ترليون دولار أمريكي، تستحوذ المملكة العربية السعودية على حوالي 770 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 28.5% (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021، صفحة 53)، ويمثل حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حوالي 68% من حجم الأصول المصرفية لسنة 2021، ووفقا للتقرير الصادر عن مجموعة اكسفورد للأعمال فإن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكبر الدول المانحة للتمويل الإسلامي ومن أكبر الدول المصدرة للصكوك الإسلامية في العالم، هذا وقد حقق التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية نموا مطردا طيلة السنوات السابقة وعرف نموا متسارعا خاصة خلال السنوات الأربع الأخيرة (من سنة 2019 حتى سنة 2022)، وهذا مع زيادة الطلب عليه خاصة مع زيادة حجم المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة في المملكة العربية السعودية، وتسعى المملكة العربية السعودية أن تصبح عاصمة للصناعة المالية الإسلامية من خلال التركيز على الحوكمة، عمليات البحث والتطوير والابتكار في مجال المالية الإسلامية (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 14).

2. تطور التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي المقدم من طرف البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية (دون أخذ التمويل المقدم من طرف النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك الربوية بعين الاعتبار) قد شهد تطوراً مستمراً من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أقصى قيمة له خلال السنة الأخيرة من فترة الدراسة إذ قدر بـ 2 بليون و72 مليار ريال سعودي، وهو ما يبين تطور الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المقدمة وتطور عدد المتعاملين الاقتصاديين خاصة مع تزايد فتح فروع لهذه البنوك في عدة مناطق داخل المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (01) : تطور إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014 -

2021

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل المصرفي الإسلامي (مليون ريال سعودي)	1 295 527,4	1 382 445,9	1 513 118,7	1 599 326,8	1 658 264,6	1 780 100,7	2 084 855,2	2 727 660,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامي

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

3. تطور النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد شهد ارتفاعاً مستمراً من سنة 2014 حتى سنة 2016 لينخفض قليلاً سنة 2017 ثم يعاود الارتفاع بدءاً من سنة 2018 حتى نهاية فترة الدراسة، باستثناء سنة 2020 التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لتأثير جائحة كورونا سلباً على أغلب القطاعات الاقتصادية وهو ما ترجم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما في سنة 2019 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقصى قيمة حيث قدر بـ 2 بليون و64 مليار ريال سعودي.

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014-2021

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون ريال سعودي)	2 444 841,7	2 545 236,5	2 587 758,8	2 568 569,9	2 633 148,0	2 641 936,9	2 532 622,3	2 614 702,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

<http://dataabank.worldbank.org>

III- دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

لغرض تقدير العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، استخدمنا بيانات ربع سنوية لسلاسل زمنية لمجموعة من المتغيرات الخاصة بالتمويل المصرفي الإسلامي (صيغة التمويل بالمشاركة، صيغة التمويل بالمشاركة، إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية (كمتغير ضابط))، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر معبر على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، وبيانات صندوق النقد الدولي FMI، تم اختيار المتغيرات استناداً إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، قمنا باستخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلية في النموذج لغرض الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات.

1. وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

الجدول رقم (03): يمثل متغيرات الدراسة، رمزها، مصدرها

المصدر	رمزه	تعريفه	المتغير
صندوق النقد الدولي FMI	LRGDP	وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة معبراً عنها بأسعار سنة الأساس مع مراعاة أثر التضخم أو الإنكماش عند قياس الناتج الاقتصادي، وهو يعتبر كمؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
مجلس الخدمات المالية الإسلامية. IFSB	LMUSHRAKAH	تعرف بأنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، وتعتبر مؤشر معبر عن التمويل الإسلامي كمتغير مستقل	المشاركة
مجلس الخدمات المالية الإسلامية. IFSB	LMURBAHAH	عقد بيع بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش الربح، وتعتبر مؤشر معبر عن التمويل الإسلامي كمتغير مستقل	المشاركة
مجلس الخدمات المالية الإسلامية. IFSB	LINV	ويمثل إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية كاملة في المملكة العربية السعودية، وتم استخدامه كمتغير ضابط.	إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ستأخذ الدراسة النموذج التالي: $LRGDP = f(LMUSHRAKAH, LMURBAHAH, LINV)$

وتم الإستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي Eviews 9 لتقدير النموذج واستخراج النتائج.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تقدير أي نموذج تقتضي أدبيات القياس الإقتصادي ضرورة تحري استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية، لذا سنقوم أولاً بإختبار استقرارية السلاسل الزمنية مستعملين اختبار (ديكي فولر المطور) ADF، هذا الاختبار يعتمد على تقدير

ثلاث نماذج، النموذج الثالث يختبر احتواء على مركبة الاتجاه العام والقاطع بالإضافة الى جذر الوحدة، النموذج الثاني يختبر جذر الوحدة والقاطع، النموذج الأول يختبر جذر الوحدة فقط.

الجدول رقم (04): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF

النتيجة	عند الفرق الثاني			عند الفرق الأول			المتغير
	None	T and intercept	Intercept	None	T and intercept	Intercept	
I(1)	/	/	/	-2.8255***	-3.43341*	-2.85577	LRGDP
I(2)	-5.0958***	-5.3908***	-5.0989***	-0.90193	-2.99275	-1.50810	LMURBAHAH
I(1)	/	/	/	-5.6894***	-3.83221**	-6.35114***	LMUSHRAKAH
I(2)	-9.3605***	-5.2527***	-9.2137***	-0.58197	-4.13421**	-1.54299	LINV
	عند الفرق الثاني			عند الفرق الأول			القيم الحرجة
	-2.65014	-4.33933	-3.68919	-2.66072	-4.39430	-3.72407	%1
	-1.95338	-3.58752	-2.97185	-1.95502	-3.61219	-2.98622	%5
	-1.60979	-3.22923	-2.62512	-1.60907	-3.24307	-2.63260	%10

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

وفقا لنتائج الاختبار التي يبينها الجدول رقم (4)، فإن متغير المشاركة ومتغير الناتج المحلي الاجمالي LRGDP مستقران عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5%، حيث كانت القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ديكي فولر ADF أكبر من القيم المطلقة المجدولة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القاضية بوجود جذر وحدة ونقبل الفرضية البديلة، يعني ذلك بأن متغير المشاركة ومتغير LRGDP متكاملان من الدرجة الأولى I(1)، أما باقي متغيرات الدراسة المرابحة LMURBAHAH، اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية LINV، لم تستقر إلا بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوى المعنوية 5%، 10%، أي متكاملة من الدرجة الثاني I(2).

3. تحديد اختبار فترات الإبطاء المثلى

قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، والتي تشير الى التباطؤ الزمني للنظام ككل، بناء على ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير أو المؤشرات الإحصائية التي يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	135.8435	NA	1.79e-09	-8.789569	-8.602743	-8.729802
1	259.4777	206.0569	1.39e-12	-15.96518	-15.03105	-15.66634
2	296.0467	51.19658*	3.75e-13*	-17.33645*	-15.65501*	-16.79854*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل المعايير الخمسة دلت على أن درجة التأخير الملائمة هي الدرجة الأولى $P=2$ ، وباعتبار أن السلاسل الزمنية متكاملة في درجات مختلفة فإن النموذج الأنسب استخدامه هو منهجية Toda-yamamoto لتقدير نموذج VAR، من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة ودرجة التأخير تحصلنا على $D_{max}=2$ ، و $P=2$.

4. منهجية Toda-Yamamoto لإختبار السببية في الأجل الطويل

إقترح (Toda and Yamamoto 1995) منهجية جديدة لتقدير السلاسل الزمنية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل $I(0), I(1), I(2)$ أو حتى $I(2)$ وذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(K+d_{max})$ (Toda) حيث d_{max} هو الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات ، وتتبع منهجية (Toda and Yamamoto) الخطوات التالية (Dritsaki & Toda, 2019, pp. 120-129):

- ❖ نجد درجة التكامل لكل سلسلة وإذا كانت درجات التكامل مختلفة نحدد الدرجة الأكبر (d_{max}) ؛
- ❖ نقوم بإنشاء نموذج VAR للسلاسل عند المستوى بغض النظر عن درجة التكامل التي وجدناها ؛
- ❖ تحديد درجة النموذج $VAR(K)$ من طول التأخير بالإعتماد على معايير HQ.SC.AIC.FPE.LR ؛
- ❖ نختبر إذا تم تحديد $VAR(K+d_{max})$ (نموذج VAR المعدل) بشكل صحيح؛
- ❖ إذا كانت السلاسل تحتوي على درجة التكامل نفسها، فنستمر في اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية Johansen، وخلاف ذلك نستخدم منهجية Pesaran.
- ❖ بغض النظر عن نتيجة التكامل المشترك نستمر في اختبار السببية؛
- ❖ نحصل على نموذج $VAR(K+d_{max})$ باستخدام التأخير المناسب لكل معادلة من النظام ؛
- ❖ نقوم بتطبيق اختبار السببية Granger باستخدام المعادلات الزوجية واختبار والد (Wald M) المعدل لمعنوية المعلمات على المعادلات التي تم فحصها على فترات زمنية متتالية $(K+d_{max})$ ؛
- ❖ يتبع اختبار والد المعدل توزيع مربع كاي (X^2) بشكل تقريبي ودرجات الحرية مساوية لعدد الفترات الزمنية $(K+d_{max})$ ؛
- ❖ رفض الفرضية الصفرية يستلزم رفض سببية Granger ؛
- ❖ وأخيرا نتحقق من وجود تكامل مشترك في نموذج .

وعليه بعد معرفة درجة التكامل بين السلاسل الزمنية $D_{max}=2$ ، ومعرفة عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة $K=1$ ، يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه والمقدر Augmented VAR model تحت بعض القيود على مصفوفة المعلمات أي تقدير نموذج (Toda & Yamamoto, 1995, pp. 225-250)thordervar (P+dmax) (Toda-) التالي يوضح نتائج اختبار علاقة السببية الطويلة الأجل (yamamoto).

الجدول رقم (06) : نتائج العلاقة السببية Toda – yamamoto

Dependent variable: LRGDP				Independent variable: LMUSHRKAH			
Excluded	Chi-sq	df	Prob	Excluded	Chi-sq	Df	Prob
LMUSHRKAH	11.28438	2	0.0035	LRGDP	12.89866	2	0.0016
LMURBAHAH	4.349291	2	0.1136	LMURBAHAH	9.183242	2	0.0101
LINV	0.264084	2	0.8763	LINV	15.55918	2	0.0004
All	15.87835	6	0.0146	All	24.88431	6	0.0004
Independent variable: LMURBAHAH				Independent variable: LINV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob	Excluded	Chi-sq	Df	Prob
LRGDP	6.858020	2	0.0324	LRGDP	3.030928	2	0.2197
LMUSHRKAH	4.362324	2	0.1129	LMUSHRKAH	8.242761	2	0.0162
LINV	0.756609	2	0.6850	LMURBAHAH	15.63369	2	0.0004
All	18.03946	6	0.0061	All	24.54203	6	0.0004

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من خلال نتائج اختبار السببية بين الممتغيرات وفق منهج Toda-yamamoto(1995) أن متغير المشاركة الممثل للتمويل المصرفي الإسلامي يرتبط بعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاهين مع الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر معبر عن النمو الإقتصادي وعليه فصيغة المشاركة تسبب النمو الإقتصادي LMUSHARAKAH causes LRGDP، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-value لاختبار Modified wald test المستخدمة في اختبار السببية (1995) Toda&yamamoto حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين صيغة المشاركة والناتج المحلي الحقيقي ما مقداره (0.0035) وهي معنوية عند 1%، ولذلك نرفض فرضية العدم القاضية بأن التمويل عن طريق صيغة المشاركة لا يسبب النمو الإقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة بأن التمويل عن طريق صيغة المشاركة يسبب النمو الإقتصادي، من جهة أخرى فإن النمو الإقتصادي يسبب التمويل بالمشاركة LRGDP causes LMUSHARAKAH ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value والتي بلغت في العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي والنمو الإقتصادي ما مقداره (0.0016) وهي معنوية عند 1%، ومنه يمكن القول أن العلاقة بين صيغة التمويل بالمشاركة والنمو الإقتصادي هي علاقة تتبع النظرية السببية ثنائية الاتجاه .

كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج اختبار السببية بين الممتغيرات وفق منهج Toda-(1995) yamamoto، أن متغير المربحة المعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي لا يرتبط بعلاقة سببية طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر معبر عن النمو الإقتصادي، حيث بلغت قيمة P-value لاختبار Modified wald test ما مقداره (0.1136) وهي غير معنوية عند 5%، ولذلك نقبل فرضية العدم القاضية بأن التمويل عن طريق صيغة المربحة لا يسبب النمو الإقتصادي ونرفض الفرضية البديلة بأن التمويل عن طريق صيغة المربحة يسبب النمو الإقتصادي، لكن نلاحظ أن الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي يسبب التمويل عن طريق صيغة المربحة LRGDP LMURABHAH causes حيث بلغت قيمة P-value (0.0324) وهي معنوية عند 5%، وهذا ما يفسر أن زيادة معدلات

النمو تؤدي بالبنوك الى زيادة منح التمويل عن طريق صيغة المربحة، (والتي تعتبر الصيغة الأكثر استخداما في البنوك الإسلامية (معايزية و بوحيضر، 2021، صفحة 16))، ومنه يمكن القول أن العلاقة بين صيغة التمويل بالمربحة والنمو الاقتصادي تتبع نظرية متابعة الطلب Demand-following.

كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج اختبار السببية بين المتغيرات وفق منهج Toda-(1995) Yamamoto أن متغير إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية لا يرتبط بعلاقة سببية طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $LINV$ does not cause $LRGDP$ حيث بلغت قيمة P-Value ما مقداره (0.8763) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، ولذلك نرفض الفرض العدمي القائل بأن إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية لا يسبب النمو الاقتصادي، وكذلك فإن النمو الاقتصادي لا يسبب استثمارات المصارف الإسلامية $LINV$ does not cause $LRGDP$.

كما لاحظنا أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل في اتجاه واحد تتجه من المربحة الى المشاركة والى إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية على التوالي عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة سببية طويلة الأجل في الاتجاهين بين المشاركة وإجمالي استثمارات المصارف الإسلامية عند مستوى معنوية 5%.

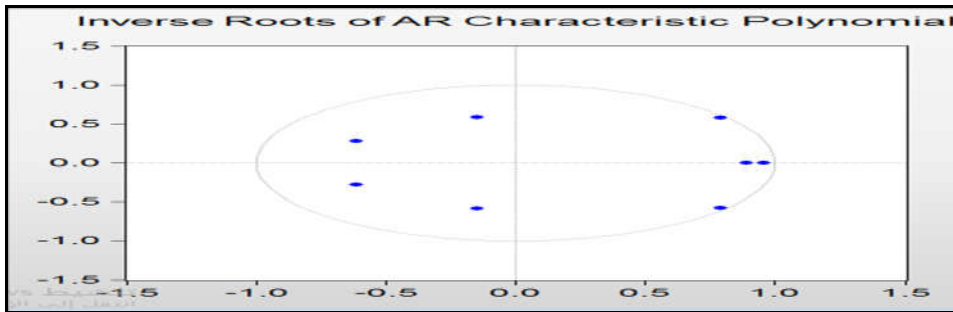
5. اختبار جودة نموذج الVAR

من أجل اختبار جودة نموذج الVAR يجب المرور على ثلاث اختبارات وهي: تقدير نموذج الVAR، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات تباين الخطأ.

1.5. تقدير نموذج الVAR:

قبل تقدير نموذج الVAR وفق منهجية Toda-yamamoto(1995)، يجب التأكد من استقرارية النموذج وذلك بتطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة اذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، الشكل الموالي يستعرض نتائج الاختبار.

الشكل رقم (01) : استقرار نموذج الVAR



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل يتضح أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وأن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو عدم ثبات التباين، وعليه يعتبر شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

2.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بغية معرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا، فإننا

سوف نستخدم اختبار Jarque-Bera والذي يتبنى الفرضية:

H_0 : الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيعاً طبيعياً.

وكانت النتائج المحصلة عليها كما يلي:

الجدول رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.509701	2	0.2851
2	2.054226	2	0.3580
3	0.699850	2	0.7047
4	0.900892	2	0.6373
Joint	6.164670	8	0.6288

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

بما أن احتمالية احصائية Jarque-Bera تساوي 0.2851 في المعادلة الأولى، 0.3580 في المعادلة الثانية، 0.7047 في المعادلة الثالثة، و 0.6373 في المعادلة الرابعة فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

3.5. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

من بين اختبارات جودة نودج الVAR اختبار عدم ثبات التباين الذي نوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms		
Date: 02/17/23 Time: 12:39		
Sample: 2014Q1 2021Q4		
Included observations: 28		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
251.1588	240	0.2974

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح اختبار عدم ثبات تباين الخطأ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار Heteroskedasticity تساوي 0.2974، وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية عدم التي تفترض ثبات تباين الخطأ.

6. تقدير نموذج متجه شعاع الانحدار الذاتي VAR

الجدول رقم (09): تقدير نموذج الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates				LINV(-1)	-0.434799	-2.609417	-0.019773	0.412832	
Date: 02/17/23 Time: 14:44				(0.47053)	(2.09752)	(0.27358)	(0.19808)		
Sample (adjusted): 2014Q3 2021Q4				[-0.92405]	[-1.24405]	[-0.07228]	[2.08420]		
Included observations: 30 after adjustments				LINV(-2)	0.729509	2.392017	0.302571	0.497811	
Standard errors in () & t-statistics in []				(0.42998)	(1.91676)	(0.25000)	(0.18101)		
	LRGDP	LMUSHRAKAH	LMURBAHAH	LINV	[1.69660]	[1.24795]	[1.21027]	[2.75024]	
LRGDP(-1)	0.304766	-0.345231	0.126363	0.071200					
	(0.17344)	(0.77315)	(0.10084)	(0.07301)					
	[1.75718]	[-0.44652]	[1.25307]	[0.97519]					
LRGDP(-2)	-0.540589	-1.438877	-0.275720	-0.230063					
	(0.18498)	(0.82460)	(0.10755)	(0.07787)					
	[-2.92238]	[-1.74493]	[-2.56358]	[-2.95443]					
LMUSHRAKAH(-1)	-0.019155	0.662772	0.044592	0.015260					
	(0.04542)	(0.20247)	(0.02641)	(0.01912)					
	[-0.42174]	[3.27337]	[1.68853]	[0.79812]					
LMUSHRAKAH(-2)	0.051752	0.053222	-0.044903	-0.058323					
	(0.04582)	(0.20423)	(0.02664)	(0.01929)					
	[1.12957]	[0.26060]	[-1.68568]	[-3.02405]					
LMURBAHAH(-1)	-0.560694	0.130742	1.655069	0.801135					
	(0.37472)	(1.67039)	(0.21787)	(0.15774)					
	[-1.49632]	[0.07827]	[7.59665]	[5.07881]					
LMURBAHAH(-2)	0.498534	-0.399552	-0.860448	-0.787259					
	(0.39637)	(1.76692)	(0.23046)	(0.16686)					
	[1.25775]	[-0.22613]	[-3.73363]	[-4.71818]					
					R-squared	0.623159	0.944915	0.996948	0.997743
					Adj. R-squared	0.479601	0.923931	0.995785	0.996883
					Sum sq. resids	0.014759	0.293276	0.004989	0.002615
					S.E. equation	0.026510	0.118176	0.015414	0.011160
					F-statistic	4.340808	45.02905	857.4739	1160.169
					Log likelihood	71.68872	26.84941	87.95700	97.64511
					Akaike AIC	-4.179248	-1.189960	-5.263800	-5.909674
					Schwarz SC	-3.758889	-0.769601	-4.843441	-5.489315
					Mean dependent	13.37669	7.893937	12.55737	13.36222
					S.D. dependent	0.036749	0.428474	0.237425	0.199873
					Determinant resid covariance (dof adj.)		1.31E-13		
					Determinant resid covariance		3.15E-14		
					Log likelihood		296.0467		
					Akaike information criterion		-17.33645		
					Schwarz criterion		-15.65501		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة النموذج المقدر المرتبط بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعبر عن النموذج الاقتصادي والذي يأخذ العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{LRGDP} = & 13.14804 + 0.304766 * \text{LRGDP}(-1) - 0.540589 * \text{LRGDP}(-2) - 0.019155 * \text{LMUSHRAKAH}(-1) + \\ & 0.051752 * \text{LMUSHRAKAH}(-2) - 0.560694 * \text{LMURBAHAH}(-1) + 0.499534 * \text{LMURBAHAH}(-2) - 0.434799 * \text{LINV}(-1) + \\ & 0.729509 * \text{LINV}(-2) \end{aligned}$$

❖ القراءة الاحصائية للنموذج: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول احصائياً، حيث يقدر معامل التحديد $R^2=0.623159$ ، مما يعني أن النمو الاقتصادي مفسر بنسبة 62% من خلال متغير النمو نفسه ومتغيرات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، أما النسبة الباقية 38% فتعود الى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، وحسب اختبار t-statistic نلاحظ أن جميع معلمات النموذج

معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ أيضا أن اختبار $f\text{-statistic}=4.340808$ ، وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.00 مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.

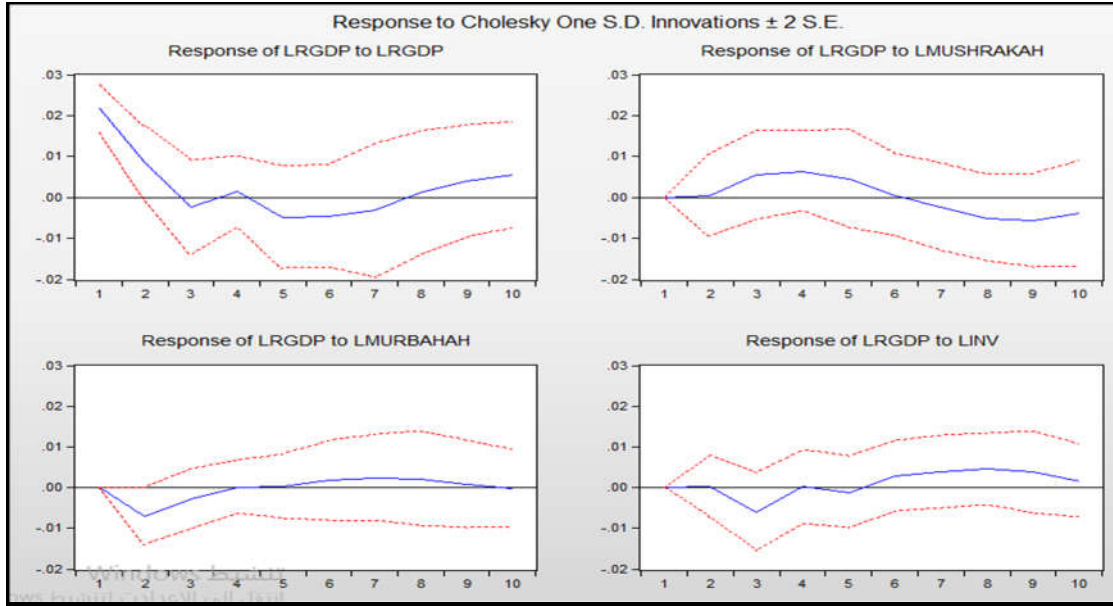
❖ **القراءة الإقتصادية للنموذج:** من خلال نتائج الجدول 9 نلاحظ بأن المشاركة ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5% خلال الفترتين السابقتين، أي أن التغير في صيغة المشاركة بنسبة 10% يؤدي الى تغير النمو الإقتصادي بنسبة 0.5% وهو ما يوافق النظرية الإقتصادية، كما نلاحظ أن صيغة التمويل بالمربحة ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترتين السابقتين، أي أن التغير في صيغة المربحة بـ 10% سوف يؤدي الى تغير النمو الإقتصادي بنسبة 4.99% رغم أنها غير معنوية احصائيا، كذلك فإن اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي بفترتين سابقتين، أي أن التغير في اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية بنسبة 10% يؤدي الى تغير النمو الإقتصادي بنسبة 7.29% رغم أنها غير معنوية احصائيا.

❖ **التفسير الإقتصادي للنموذج:** ترتبط صيغة التمويل بالمشاركة بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية مع النمو الإقتصادي وهذا ما يوافق النظرية الإقتصادية، إذ أن التمويل عن طريق المشاركة يؤدي الى زيادة المشاريع الاستثمارية الحقيقية وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي ممثلا للنمو الإقتصادي، كما ترتبط صيغة المربحة واجمالي استثمارات المصارف الاسلامية بعلاقة طردية غير دالة احصائيا مع النمو الإقتصادي، وعموما فإن التمويل المصرفي الاسلامي يرتبط ايجابيا بالنمو الإقتصادي وهذا ما يعزز الفكرة القائلة بأن زيادة التمويل المصرفي الاسلامي يعزز ويحقق النمو الإقتصادي، فالهدف من التمويل المصرفي الاسلامي مهما كان نوعه هو المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، خاصة وأن المملكة العربية السعودية من الدول السبابة والرائدة في التمويل المصرفي الاسلامي حسب تقارير مجلس الخدمات المالية الاسلامية.

7. دالة الاستجابة الفورية

تهتم دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل Function Response Impulse بقياس ردة الفعل المحتملة لمتغير ما نتيجة حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج، بذلك فهي تساعد على تتبع المسار الزمني للصدمة التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فإن دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى (المللي وآخرون، 2021، صفحة 51)، والشكل الموالي يستعرض دوال الاستجابة الفورية لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (02): دالة الاستجابة الفورية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يوضح الشكل رقم 2 تأثير كل من الناتج المحلي الاجمالي LRGDP، صيغة التمويل بالمشاركة LMUSHRAKAH، صيغة التمويل بالمراوحة LMURBAHAH، اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية LINV في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر عن النمو الاقتصادي خلال عشر فترات نستعرضها من خلال النقاط الآتية:

❖ أثر صدمة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: تظهر جليا أن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نفسه يقابله استجابة فورية ومعنوية وايجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المدى القصير والطويل، أما في المدى المتوسط يقابلها استجابة فورية ابتداء من الفترة الثالثة حتى الفترة السابعة، باستثناء الفترة الرابعة التي تكون فيها الاستجابة ايجابية.

❖ أثر صدمة في صيغة المشاركة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: من خلال نتائج الشكل رقم (2) يتضح أن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في صيغة التمويل بالمشاركة بمقدار انحراف معياري واحد سوف يكون له الأثر الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترات السبعة الأولى، ليتناقص الاثر ويصبح سلبى الى نهاية الفترة، وهذا يدل على أن التمويل بالمشاركة يحتاج الى وقت طويل ليظهر أثره على النمو الاقتصادي.

❖ أثر صدمة في صيغة المراوحة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: من خلال نتائج الشكل رقم (2) يتضح أن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في صيغة التمويل بالمراوحة بمقدار انحراف

معياري واحد يكون له الأثر السلبي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترات الثلاثة الأولى حتى يستقر في الفترة الرابعة، ليعود الأثر ايجابيا بوتيرة متزايدة الى أن يستقر في نهاية الفترة الأخيرة. ❖ أثر صدمة في اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: من خلال نتائج الشكل رقم (2) يتضح أن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية بمقدار انحراف معياري واحد يكون مستقر في بداية الفترة وخلال الفترة الرابعة في حين يكون الأثر سلبي في الفترة الثانية والثالثة وكذلك الفترة الخامسة، ليصبح هذا الأثر ايجابي ابتداء من الفترة السادسة ليتزايد حتى نهاية الفترة الأخيرة.

8. تحليل مكونات التباين لنموذج VAR

الجدول رقم (10): نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	LRGDP	LMUSHRA..	LMURBAHAH	LINV
1	0.021837	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.024478	91.64432	0.033751	8.309547	0.012379
3	0.026060	81.71936	4.448617	8.525301	5.306721
4	0.026861	77.17117	9.802955	8.027263	4.998613
5	0.027700	75.69295	11.88361	7.556333	4.867103
6	0.028277	75.23754	11.42929	7.638510	5.694653
7	0.028920	73.16496	11.57702	8.018321	7.239702
8	0.029808	69.00515	13.78335	8.043971	9.167529
9	0.030819	66.18345	16.16317	7.596078	10.05730
10	0.031586	66.09727	16.86793	7.235450	9.799342

Cholesky Ordering: LRGDP LMUSHRAKAH LMURBAHAH LINV

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يظهر الجدول أن نتائج تحليل مكونات التباين لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي LRGDP في المملكة العربية السعودية والمعبر عن النمو الاقتصادي، المفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في كل من صيغة التمويل بالمشاركة LMUSHRAKAH، صيغة التمويل بالمراحة LMURBAHAH، اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية LINV، هذا التحليل يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من آثار كل من المشاركة، المراحة، اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، تظهر النتائج أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة الأولى تنسب الى المتغير نفسه، أما الفترة الثانية المستقبلية فإن 91% من تباين خطأ التنبؤ يعود الى المتغير نفسه و1% يعود الى المتغيرات الأخرى التي تساهم في ذلك:

0.03% صيغة التمويل بالمشاركة، 8.30% صيغة التمويل بالمربحة، 0.01% تعود الى اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية، تبقى مساهمة كل هذه المتغيرات ضعيفة الى غاية السنة الأخيرة حيث نجد أن نسبة 66.09% تعزى الى التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نفسه، أما نسبة 33.91% فتعود الى باقي المتغيرات الأخرى مجتمعة، حيث تعد صيغة المشاركة الأقوى تفسيراً لأخطاء تباين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 16.86%، تليها اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية بنسبة 9.97%، كما يتضح جلياً ضعف القوة التفسيرية لصيغة المربحة بنسبة 7.23%.

IV- الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية التي تتمحور حول تحديد العلاقة السببية واتجاهها بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (Q4: 2014 - Q1: 2021)، باستخدام بيانات ربع سنوية لثلاث متغيرات تفسيرية تتمثل في (صيغة التمويل بالمشاركة، صيغة التمويل بالمربحة، اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية) ومتغير تابع هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر معبر على النمو الاقتصادي، واتباع نموذج قياسي متمثل في منهجية Toda and yamamoto (العلاقة السببية طويلة الأجل)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9، دلت نتائج اختبار السببية لـ Toda and yamamoto 1995 على وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل بالمشاركة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يتوافق مع نظرية المقاربة للعلاقة الثنائية الاتجاه بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، ويثبت الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل بالمشاركة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما دلت نتائج السببية على وجود علاقة في اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي الى التمويل بصيغة المربحة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية، وهذا ما يدل أن العلاقة بين التمويل بالمربحة والنمو الاقتصادي توافق نظرية متابعة الطلب Demand-following، وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج واهتدينا الى جملة من الاقتراحات.

1.النتائج: نلخص النتائج التي تم التوصل اليها في النقاط التالية:

❖ دلت نتائج اختبار السببية لـ Toda and yamamoto 1995 على وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل بالمشاركة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يتوافق مع نظرية المقاربة للعلاقة الثنائية الاتجاه بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، كما دلت نتائج السببية على وجود علاقة في اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي الى التمويل بصيغة المربحة، وهذا ما يدل أن العلاقة بين التمويل بالمربحة والنمو الاقتصادي توافق نظرية متابعة الطلب Demand-following.

- ❖ دلت نتائج اختبار السببية لToda and Yamamoto 1995 على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي، وهو ما توصلت إليه نتائج دراسة Lebdouhi Hind and Joerg Wild.
- ❖ إن متغيرات التمويل المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى متغيرات النمو الاقتصادي نفسه تفسر النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بنسبة 62%، بينما ترجع نسبة 38% من التغير في النمو الاقتصادي إلى عوامل أخرى، وتعتبر صيغة التمويل بالمشاركة الأكثر تفسيراً لأخطاء الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16% وهي نسبة معتبرة للتأثير في معدل النمو، وهذا ما توصلت إليه دراسة إبراهيم اسماعيل ومدياني محمد، ودراسة boukhatem Djamel and Fatma Ben moussa.
- ❖ وفقاً لدوال الاستجابة الفورية يتبين أن التمويل المصرفي الإسلامي يحتاج إلى وقت طويل حتى يظهر أثره على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يوافق دراسة سمير تامة وياسين حفصي بونبعو، والتي توصلت إلى نفس النتيجة.
- ❖ وجود علاقة طردية ومعنوية بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يؤكد على الدور المهم الذي تؤديه البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عملية تمويل الاقتصاد، وتطمح من خلال التمويل المصرفي الإسلامي أن تصبح عاصمة المالية الإسلامية لسنة 2030، وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة لكل من boukhatem Djamel and Fatma Ben moussa، Malik Muhammad and al، Daud and al، سميرة زيرار ومريم حاج عبد القادر.
- ❖ وبالتالي وتماشياً مع نتائج أغلب الدراسات السابقة عموماً ونتائج مجمل الدراسات السابقة التي تناولت دراسة حالة المملكة العربية السعودية خصوصاً، فإن نتائج هذه الدراسة جاءت مؤكدة لنتائج الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذه الورقة البحثية، حيث هناك علاقة إيجابية طردية ذات معنوية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهذا ما يتفق مع هدف البنوك الإسلامية والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذه النتائج تتماشى وتتوافق مع الدراسات السابقة لكل من: دراسة إبراهيم اسماعيل ومدياني محمد، دراسة بوخاتم جمال وفاطمة بن موسى، دراسة Daud Mustafa و Aminu Yusuf Usman، دراسة سمير تامة وياسين حفصي بونبعو، دراسة مريم حاج عبد القادر وسميرة زيرار، دراسة Malik Muhammad and al، دراسة Novita Sari and al، ودراسة Daud and al، في حين تختلف عن دراسة ركابي صدام وبركاني سميرة، هذه الأخيرة التي توصلت إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي تربطه علاقة سلبية عكسية مع النمو الاقتصادي، أي أنه يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، كما

تختلف عن دراسة Lebdou Hind and Joerg Wild التي توصلت الى عدم وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

2. الاقتراحات:

- ❖ ينبغي على المملكة العربية السعودية أن تستمر في تعزيز الخدمات المالية الإسلامية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحافظ على مركز الريادة في التمويل المصرفي الإسلامي.
- ❖ من الضروري الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية خاصة تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التمويل المصرفي الإسلامي لتطويره وتوسيع دائرة العمل به في الجزائر.

V- المراجع

- ❖ ابراهيم جاسم الياسري. (2011). عقد المضاربة في المصارف الإسلامية. عمان: دار المناهج.
- ❖ أشواق بن قدور. (2012). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. الأردن: دار الراية.
- ❖ إلهام جهاد صالح. (2014). بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل.
- ❖ سعاد معايزية ، و رقية بوحيضر. (2021). تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية. الملتقى الوطني حول : متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل مقررات بازل 3. سوق أهراس: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي.
- ❖ شهيناز بدرأوي، و عائشة عوار. (2021). اسهامات الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2011-2019. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، (02)04، 06.
- ❖ صندوق النقد العربي. (2021). نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية.
- ❖ عبد الكريم أحمد قندوز. (2021). التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج. (صندوق النقد الدولي، المحرر) دراسات معهد التدريب وبناء القدرات .
- ❖ عبد المطلب عبد الحميد. (2014). اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- ❖ قمر المللي، و آخرون. (2021). دراسة العلاقة السببية طويلة الاجل بين بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في سوريا، للفترة 1990-2018. مجلة جامعة حماه، 4(6).
- ❖ مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2021). التقرير الاستقرار المالي للصناعة المالية الإسلامية لسنة 2021.
- ❖ محمد البلتاجي. (2005). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة الحاسوبية لصيغ المشاركة المنتهية بالتملك. المؤتمر السنوي الثاني عشر (صفحة 14). عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية.
- ❖ محمد فرجي. (2010). أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية. ملتقى وطني حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات (صفحة 07). الأغواط: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ❖ محمود محمد العجلوني. (2010). البنوك الإسلامية. عمان: دار المسيرة.
- ❖ مريم حاج عبد القادر، و آخرون. (2020). العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018 Q4 – 2014 Q1). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(24)، 25، 26.

- ❖ cowen , T., & Tabarrok, A. (2013). modern principles macroeconomics. (2. ed, Ed.) New Yourk: worth publisher.
- ❖ Ahmed, H. (2014). Islamic banking and shari'ah compliance: A product development perspective. Journal of islamic finance, 3(2), 17.
- ❖ C Dritsaki ,Y. (n.d.) Toda .(2019) .Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Tgree Countries of Europe .International Journal of Economics and Financial.120.129 .
- ❖ Goodwin , N., & al. (2014). principles of Economics and context. USA: first published.
- ❖ H. Y Toda ,T Yamamoto .(1995) .T Statistical inference in vector autoregressions with possibly intergrated processes .Journal of Econometrics.250-225 ,(2)66 .
- ❖ Hind Lebdaoui , Wild Joerg .Islamic banking presence and economic growth in Southeast Asia .Lebdaoui Hind and Joerg Wild, Islamic bank International journal of Islamic and Middle Eastern finance and management.569-551 ,(4)9 .
- ❖ Muhammad, M., Atiquzzafar khan , & Abdur Rehman, H. (2019). Islamic finance and economic growth; The case of Pakistan's economy. Islamic banking and finance review, 6, 23-38.
- ❖ Sari Novita , ak Syamsurijal , Marlina Widiyanti .(2018) .The impact of Islamic capital market development on economic growth: The case of Indonesia .Journal of smart economic growth.30-21 ,(2)3 .

الملاحق

الملحق رقم 1: نتائج العلاقة السببية Toda –yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests							
Date: 02/17/23 Time: 12:31							
Sample: 2014Q1 2021Q4							
Included observations: 28							
Dependent variable: LRGDP				Dependent variable: LMURBAHAH			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LMUSHRAKAH	11.28438	2	0.0035	LRGDP	6.858020	2	0.0324
LMURBAHAH	4.349291	2	0.1136	LMUSHRAKAH	4.362324	2	0.1129
LINV	0.264084	2	0.8763	LINV	0.756609	2	0.6850
All	15.87835	6	0.0144	All	18.03946	6	0.0061
Dependent variable: LMUSHRAKAH				Dependent variable: LINV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LRGDP	12.89866	2	0.0016	LRGDP	3.030928	2	0.2197
LMURBAHAH	9.183242	2	0.0101	LMUSHRAKAH	8.242761	2	0.0162
LINV	15.55918	2	0.0004	LMURBAHAH	15.63369	2	0.0004
All	24.88431	6	0.0004	All	24.54203	6	0.0004